الفصل الخامس

الثورة العراقية الكبرى

— ١٠٠ —

بقلم : الاستاذ عبد الرزاق الحسني

أجمعية شورية أم مؤتمر عام ؟

في الوقت الذي كان المندوبون ينظمون مطالبهم الوطنية ويستحثون الجهات العليا للشروع في عقد مؤتمر عام يمثل الامة العراقية تمثيلا صحيحا فيقرر مصيرها تقريراً صريحا اصدر نائب الحاكم الملكي العسكري والسياسي في بغداد يأمره فيه انتخاب هيأة من افاضل البغداديين لتعاونه على تأليف جمعية شورية لولاية بغداد يكون لأعضائها وظيفتان .

الأولى — تقديم المشورة فيما يعرض عليهم من المسائل .

الثانية — تنبيه الحكومة الى المسائل المتعلقة بسكان البلاد التي يرى أحد الاعضاء لفت نظر الحكومة اليها ولكن تطور الموقف الحربي في وسط الفرات واعراض المندوبين عن المساهمة في هذه الجمعية الشورية احبطا المشروع وقبراه في لحد عميق ، فوطدت السلطة عزمها على دعوة ممثلي العراق السابقين في المجلس العثمانيين مجلس الاعيان ومجلس المبعوثان الى تأليف لجنة تشترك مع الحكومة القائمة في وضع التعليمات المقتضية لأجراء الانتخابات المقتضية لتأليف المؤتمر الذي اشار اليه بيانها الصادر في ١٧ حزيران ١٩٢٠ م فاصدرت هذا البيان :

منشور

قد اعلنت اجازة حكومة جلالة ملك بريطانية في تكوين مؤتمر عام منتخب عن اهالي العراق بمنشور مؤرخ ١٧ حزيران سنة ١٩٢٠ واذ يجب قبل تكوين المؤتمر المذكور سن قانون للانتخابات وتنظيم الامور المتعلقة بذلك فقد فوضت حكومة جلالة ملك بريطانية الحاكم الملكي العام ان يدعو الأشرفين من مندوبي الأمكنة المختلفة الى الاشتراك مع الحكومة الملكية في تشكيل المشاريع اللازمة للانتخابات المقرر اجراؤها وتخطيط الساحات الانتخابية واعداد سجلات المنتخبين واحضار مقتضيات الانتخاب كما سبق .

وسيطلب من اعضاء اللجنة المذكورة تعيين أحد منهم للرئاسة عليهم وانتداب اعضاء زيادة على عددهم من الساحات التي لم يحضر منها عضو لموت بعض الذين انتدبوا سابقاً وغياب بعضهم أو لتعذّر حضوره لأسباب اخرى . اما مسئلة عدد الاعضاء اللازم انتدابهم كما سبق والساحات التي يلزم الانتداب عنها فهذه مسئلة ستخابر اللجنة الحاكم الملكي العام عنها وعلى نتيجة المخابرات يصدر القرار .

حرر في بغداد في اليوم التاسع

من شهر جولاي (تموز) سنة ١٩٢٠

القائم مقام اي . تي . ولسن : وكيل الحاكم الملكي العام (١)

لقيت فكرة « تشكيل المشاريع اللازمة للانتخابات المقرر اجراؤها وتخطيط الساحات الانتخابية ... الخ » الوارد ذكرها في هذا المنشور ارتياحا حسناً في الأوساط الوطنية وطالب المندوبون في عريضة رفعوها الى نائب الحاكم الملكي العام في ٢٥ شوال ١٣٣٨ و ١٢ تموز ١٩٢٠ « ان تستند المشاريع كلها الى مستند قانوني لتنطبق على اساس قويم ... وان ينفذ ما هو ملائم من احكام قانون مجلس النواب العثماني في تأليف المؤتمر العراقي كي يكون الأمر موافقاً لرغائب الأهلين ومطابقا لقرار الدولتين الفخيمتين البريطانية والفرنسية اللتين اعلنتا فيما سبق انه لا يخطر في خلديهما قط ارغام سكان البلاد العراقية والسورية على قبول نظامات وقوانين مخصوصة » (٢) ولا سيما الانتخابات وإذ يوجد الآن في العراق من انتدبوا فيما سبق من الايام عن هذه البلاد لمجلسين العثمانيين مجلس الاعيان ومجلس المبعوثان وكان لهم سابق معرفة في الامور العائدة الى الانتخابات والمصالح العامة ، فقد دعاهم جميعاً الحاكم الملكي العام للحضور ببغداد في يوم غير بعيد لكي تتشكل منهم لجنة تشترك مع الحكومة الملكية في وضع المشاريع اللازمة للانتخابات المقرر اجراؤها وتخطيط الساحات الانتخابية واعداد سجلات المنتخبين واحضار مقتضيات الانتخاب كما سبق .

وسيطلب من اعضاء اللجنة المذكورة تعيين أحد منهم للرئاسة عليهم وانتداب اعضاء زيادة على عددهم من الساحات التي لم يحضر منها عضو لموت بعض الذين انتدبوا سابقاً وغياب بعضهم أو لتعذّر حضوره لأسباب اخرى . اما مسئلة عدد الاعضاء اللازم انتدابهم كما سبق والساحات التي يلزم الانتداب عنها فهذه مسئلة ستخابر اللجنة الحاكم الملكي العام عنها وعلى نتيجة المخابرات يصدر القرار .

حرر في بغداد في اليوم التاسع

من شهر جولاي (تموز) سنة ١٩٢٠

القائم مقام اي . تي . ولسن : وكيل الحاكم الملكي العام (١)

لقيت فكرة « تشكيل المشاريع اللازمة للانتخابات المقرر اجراؤها وتخطيط الساحات الانتخابية ... الخ » الوارد ذكرها في هذا المنشور ارتياحا حسناً في الأوساط الوطنية وطالب المندوبون في عريضة رفعوها الى نائب الحاكم الملكي العام في ٢٥ شوال ١٣٣٨ و ١٢ تموز ١٩٢٠ « ان تستند المشاريع كلها الى مستند قانوني لتنطبق على اساس قويم ... وان ينفذ ما هو ملائم من احكام قانون مجلس النواب العثماني في تأليف المؤتمر العراقي كي يكون الأمر موافقاً لرغائب الأهلين ومطابقا لقرار الدولتين الفخيمتين البريطانية والفرنسية اللتين اعلنتا فيما سبق انه لا يخطر في خلديهما قط ارغام سكان البلاد العراقية والسورية على قبول نظامات وقوانين مخصوصة » (٢) ولا سيما

---

(١) جريدة العراق العدد ٣٥ الصادر بتاريخ ١٢ تموز سنة ١٩٢٠

(٢) جريدة العراق العدد ٤٧ الصادر بتاريخ ٢٦ تموز سنة ١٩٢٠

وان الحقوق الدولية والأساسية تقضيان بتنفيذ قوانين الدولة التي انفصلت عنها البلاد حربا الى ان يبت في مصيرها نهائياً .

واستدعى السيد طالب النقيب من البصرة ليرأس اللجنة التي تألفت من تسعة عشر عضواً من النواب والاعيان السابقين واجتمعت في ٦ آب ١٩٢٠ فتقرر دعوة بعض الوطنيين للاشتراك فيها « وان لم يكونوا في البرلمان العثماني السابق » فأبى الوطنيون التعاون في هذا المضمار فضاقت السلطة ضرعا وقرر انهاء المواليد والمظاهرات ووضع حد لهذه الامور .

وفي فجر يوم ٢٧ ذى القعدة ١٣٣٨ و ١٣ آب ١٩٢٠ كبست الشرطة دور اربعة من هؤلاء وهم : محمد جعفر ابو التمن ويوسف السويدي والشيخ احمد الداود وعلي افندي فهرب الاول والثاني والرابع الى ربوع الفرات الاوسط وارسل الثالث الى جزيرة هنجام في الخليج العربي وقوومت الشرطة في محلة « خضر الياس » اثناء تحريها دار السويدي وتبودل اطلاق النار بينهم وبين المجاورين للدار المذكور فاستنجدت بالقوى اللازمة لاعادة النظام الى نصابه فاسفر القتال عن قتل ستة من الاهلين وجرح ثلاثة من الشرطة و ١٢ من الاهلين كما حوكم ستة آخرين امام محكمة عسكرية قضت باعدامهم فاعدموا مساء ١٧ من الشهر المذكور رمياً بالرصاص .

ولم تكتف السلطة بما عملت فابعدت الى هنجام كلا من جلال بابان وعارف السويدي ومحمد جعفر الشبيبي ومحمد مصطفى الخليل ونوري فتاح وادعت انها عثرت اثناء تحريها دار السويدي على مكاتيب موقعة من عبد المجيد كنثه تثبت بأن « كانت له يد قوية في تأليف عصابة من القتلة ترمي الى ارهاب وقتل كل من لا يجاري المبادئ المتطرفة التي اتخذها حزبه وقد ثبت عليه الجرم فحكمت عليه المحكمة العسكرية بالاعدام شنقاً فتأيد الحكم وشنق ليلة السبت ٢٥ ايلول سنة ١٩٢٠ »

اما الاسباب التي ركنت اليها السلطة لانهاء المواليد والمظاهرات فقد تضمنها بلاغها الصادر في ٢٣ آب ١٩٢٠ م على لسان امير اللواء « ساندرز » القائد المنوط بامره الدفاع عن بغداد وهو :

منشور الى اهالي بغداد .

اعتاد بعض المفسدين منذ شهر رمضان ان يعقدوا المواليد في ليالي الجمعة ظاهراً لمقاصد دينية ولكن في الحقيقة لتهييج افكار الناس ضد الحكومة ولبث روح الاختلاف ، ولكن لا تجد الناس مجالا لسوء الظن بأن السلطة المحتلة تريد الممانعة في المذاكرة العلنية الحرة فهي اجتنبت الى الآن المداخلة في هذا الموضوع . ولكن كما تبين في ان الحرية الممنوحة قد اساءوا استعمالها ؛ وان المحركين يضلون العوام بضلال مبين بجسارتهم ومذاكراتهم في مجالس المولود ، فلهذا وجب علينا ان نعلن ان انعقاد المواليد ممنوعة وان انعقاد الاجتماعات لمقاصد سياسية تعرض القائمين بها لاشد العقاب إلا اذا كان ذلك مطابقا للقانون العثماني في هذا الموضوع وباذن من حاكم بغداد العسكري والسياسي . ولقد شكل مجلس عرفي للنظر في مثل هذه الجرائم التي تقع ضد الامن العام .

والى جانب ما وقع في بغداد قامت القبائل البدوية في الجزيرة الشمالية « الموصل تهيج الافكار وتقوم باعمال عدوانية ضد السلطة المحتلة وملئت جدران الموصل بالاعلانات » الثورية المحرضة على العصيان ، وفي ٢٢ حزيران ١٩٢٠ م حدث شغب في تل اعفر أدى الى قتل ضابطين بريطانيين مع اتباعهما ؛ ووصلت الى السلطة الحاكمة في الموصل بلاغات تفيد ان قوة كبيرة من الثوار تجمع للهجوم على الموصل فسارعت القوات البريطانية الى قمع الحركة قبل أن تتفاقم ولكن سبق السيف العذل فقد اشعلت النار في مرجل ساحبة القطار فسارت تطوي الفيافي والقفار ولهيب نارها مندلع الى جميع اطراف البلاد .

في دار عبد القادر الخضيري

قال ئي . تي ولسن في ص ٢٦٨ من كتابه « تصادم في الولاء » انه أراد ، قبل أن يبطش بالوطنيين ويعلن الادارة العسكرية في البلاد ؛ الاجتماع بالمتطرفين للوقوف على آرائهم في الحالة العامة وما تتطلبها من تدابير فاجتمع بثلاثة منهم في دار « عبد القادر باشا الخضيري على دجلة في بغداد ، وبعد أن جاملهم بالعبارات المعتادة وتحدث عن السياسة الخارجية عرج على الموضوع الذي اجتمعوا من اجله وتكلم في امر الانتداب الذي عهد به الى بريطانية « فقالوا انهم يصدقون اقواله إلا أن بينه وبينهم فارق كبير فقد عرف العالم ان الانتداب الحاق مستور